A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/CONF.157/PC/63/Add.18
22 April 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان
اللجنة التحضيرية
الدورة الرابعة
جنيف ، ١٩-٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣
البند ٥ من جدول الاعمال

# حالة إعداد المنشورات والدراسات والوثائق الخاصة بالمؤتمر العالمي

مذكرة من الامانة

## إضافة

## بيان الندوة الثقافية الآسيوية المعنية بالتنمية

يسترعى اهتمام اللجنة التحضيرية إلى البيان المرفق المقدم من الندوة الثقافية الآسيوية المعنية بالتنمية .

بيان الندوة الثقافية الآسيوية المعنية بالتنمية

في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٣ ، أي قبيل انعقاد الاجتماع التحضيري للحكومات الآسيوية ، قام نحو ٢٤٠ ممثلا لأكثر من ١١٠ منظمات غير حكومية من نحو ٢٦ بلدا من شتى أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ بتقديم جدول أعمال مفصل بشأن حقوق الإنسان من أجل تنفيذه الفوري وذلك في شكل إعلان بانكوك للمنظمات غير الحكومية الذي تم نشر نصه الكامل وملخصه كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة (وثيقة الأمم المتحدة A/CONF.157/ASRM/4) .

ويشدد ممثلو المنظمات غير الحكومية من منطقة آسيا والمحيط الهادئ على النقاط التالية:

'١' إن مشروع الإعلان الختامي الذي أعدته حكومات آسيا يتضمن عدة نقاط جديرة بالثناء ؛

- فنحن نرحب بالفروع المحددة التي تضمنها مشروع الإعلان بشأن حقوق المرأة وحقوق الأطفال ؛ ونؤكد مرة أخرى الحاجة الملحة لمعالجة حقوق المرأة في مجالات المجتمع العامة والخاصة على السواء ، ولا سيما في نطاق الأسرة ، ونحث على اتخاذ خطوات فعالة لاستئصال جميع الممارسات التي تنكر حق المرأة في المساواة أو تقرير المصير ؛

- ونحن نشعر بالارتياح إذ نلاحظ إعادة تأكيد للمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ؛

- ونؤيد إعادة تأكيد الطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها ؛ ونؤكد أساس الطابع العالمي لحقوق الإنسان الذي يوفر الحماية لجميع البشر ، بما في ذلك النساء والأطفال والأقليات والعمال والفلاحون والمهاجرون والسكان الأصليون والمعوقون وكبار السن ، وإذ نؤيد التعددية الثقافية ، نرى أنه لا يمكن القبول بتلك الممارسات الثقافية التي تنتقص من حقوق الإنسان المقبولة عالميا ، ولا سيما حقوق الإنسان (المرأة) ؛

- ولدينا اهتمام مشترك بالإعمال الفعال للحق في التنمية والحاجة الناشئة عن الحالة في منطقتنا للاعتراف بأثر القضايا الاقتصادية الكلية والنتائج المأساوية المترتبة على الفقر ، وهو ما يتجلى في اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب ، وبين الأغنياء والفقراء ؛

'٢' ونحن نجد ما يشجعنا في الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية في مشروع الإعلان الختامي وفي استجابة الحكومات للعروض المتسقة التي قدمها العديد من المنظمات غير الحكومية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ منذ اليوم الأول للاجتماع الإقليمي الآسيوي . ونحث على مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمر العالمي على أوسع نطاق ممكن .
إلا أن الإعلان الختامي يعكس في عدة جوانب هامة المحاولات المستمرة التي تقوم بها حكومات عديدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

لتفادي الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان ، ولوضع الدولة قبل الشعب ، وتجنب الاعتراف بالتزاماتها بتحمل المسؤولية عن اخفاقاتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ؛

'٣' ومما يثير أشد القلق وجود نية واضحة لتقييد حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية أو الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي . وقد أثبتت هذه الحكومات مرة أخرى أنها غير قادرة على الاعتراف الواجب بأبسط الحقوق للشعوب الأصلية ؛

'٤' إن خوف الحكومات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من تحمل المسؤولية عن استمرار انتهاك حقوق الإنسان يتجلى في محاولاتها الرامية إلى إعطاء الأسبقية للآليات الوطنية لحقوق الإنسان - وهي آليات جميعنا يعرف تماما أن هذه الحكومات نفسها هي التي توجهها وتسيطر عليها . وهذا لا يشكل أداءً للمسؤولية كما أنه لا يتيح سوى القليل من الأمل في توفير سبل العلاج المناسبة ؛

'٥' وهذا الخوف يتجلى أيضا في المحاولات الواضحة الرامية إلى تقييد عمليات مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ؛

'٦' وبالنظر إلى ما ورد في فقرات الديباجة من تشجيع للدول على التصديق على صكوك حقوق الإنسان الدولية ، فإننا لا نستطيع أن نفهم سبب عدم ادراج هذه الدعوة فيما يسمى بفقرات المنطوق لكي يكون لها تأثير مباشر بدرجة أكبر ؛

'٧' وفي هذا الصدد ، نؤكد مرة أخرى أنه يجب على الحكومات أن تلتزم بالتصديق ، دون إبداء التحفظات ، على الصكوك الرئيسية الدولية في مجال حقوق الإنسان ، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل (فهذه الخطوات ستكون متسقة مع فروع الإعلان الختامي المتصلة بهذه القضايا) . ولا يمكن النظر إلى الالتزامات والمسؤولية الناشئة عن التصديق باعتبارها تمثل تدخلا في الشؤون الداخلية للدول ؛

'٨' ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أن المشروع النهائي لإعلان بانكوك قد خلى من إشارات محددة إلى التعذيب ، وحرية التعبير ، والافتقار إلى سيادة القانون . وليس لنا إلا أن نسأل عن سبب هذا الاغفال!

'٩' وثمة أدلة أخرى على محاولة الحكومات الرامية إلى تجنب تحمل المسؤولية عن اخفاقاتها في حماية حقوق الإنسان ، وهي أدلة تتجلى في محاولتها المحددة لتشبيط فرض الشروط فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية . ونحن نشدد على أن المعونة يجب أن تؤدي دائما إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان .

- - - - -